**سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي** **أكتوبر 2023**

***قطاع الغاز يعزز نمو ترسية المشاريع في الربع الثالث من العام 2023 بنسبة 86 في المائة***

***زادت قيمة المشاريع التي تم ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 86 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2023، إذ وصلت إلى 41.8 مليار دولار أمريكي مقابل 22.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022، مما يؤكد استمرار الاتجاه التصاعدي لسوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي. ويعتبر هذا المستوى هو ثالث أعلى المستويات المسجلة من حيث قيمة المشاريع المسندة على أساس ربع سنوي على مدى السنوات الخمس الماضية.***

***ويعد النمو القوي للقيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً من أبرز المؤشرات الجوهرية التي تدل على تصميم دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي نتيجة للاتجاه العام الذي اتخذته المشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي على اساس ربع سنوي، إذ استمر هذا الاتجاه في التحرك للأعلى منذ العام 2018.***

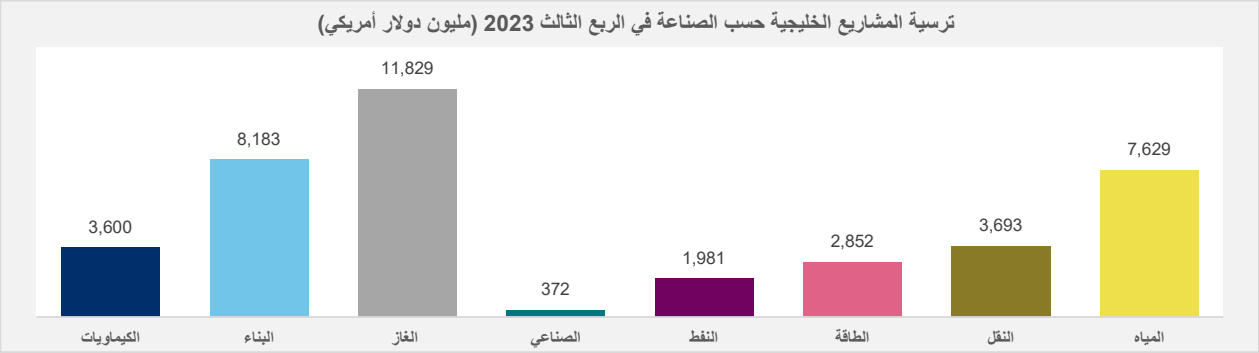


المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

***وشهدت كافة دول مجلس التعاون الخليجي نمواً على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2023 باستثناء قطر التي سجلت الانخفاض الوحيد في قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال الربع الثالث من العام 2023. وجاءت الكويت في الصدارة من حيث نسبة النمو على أساس سنوي خلال هذا الربع بعد أن قفزت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها بأكثر من 13 ضعف لتصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي مقابل 162 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2022. من جهة أخرى، ظلت البحرين أصغر سوق للمشاريع على مستوى المنطقة على الرغم من أن قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها شهدت قفزة هائلة بنسبة 94.5 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2023 بقيمة إجمالية بلغت 247 مليون دولار أمريكي، بينما احتفظت السعودية بمركزها كأكبر سوق للمشاريع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام 2023. وتضاعف حجم سوق مشاريع المملكة خلال الربع الثالث من العام 2023 ليصل إلى 21.2 مليار دولار أمريكي مقابل 9.3 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2022. وبالمثل، قفز إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها في الإمارات بنسبة 101.7 في المائة ليصل إلى 15.5 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع.***

***واستحوذت السعودية وحدها على أكثر من 50 في المائة من قيمة العقود التي تمت ترسيتها على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام 2023، في حين مثلت السعودية والإمارات وقطر مجتمعة على ما نسبته 93.0 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي. ويعزى نمو قيمة العقود التي تمت ترسيتها***

***في السعودية خلال هذا الربع بصفة رئيسية إلى القفزة الهائلة لقيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في قطاعي الغاز والمياه. بالإضافة إلى ذلك، كان النمو على أساس سنوي لقيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في المملكة بدعم متواصل من إطلاق مشاريع رؤية السعودية 2030. من جهة أخرى، ارتفعت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في سلطنة عمان بنسبة 8.4 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 376 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2023 مقابل 347 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022 بدعم رئيسي من تزايد قيمة مشاريع قطاعي المياه والغاز في السلطنة والذي وصل إلى 200 مليون دولار أمريكي و80 مليون دولار، على التوالي. أما من حيث التصنيف القطاعي، شهد قطاع الغاز بدول مجلس التعاون الخليجي أكبر زيادة في قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال العام بقيمة إجمالية وصلت إلى 11.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث 2023 مقابل 811 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022، تبعه قطاع المياه، الذي سجل نمواً بنسبة 178.4 في المائة على أساس سنوي لتصل قيمة العقود التي تمت ترسيتها ضمن القطاع خلال هذا الربع إلى 7.6 مليار دولار أمريكي.***

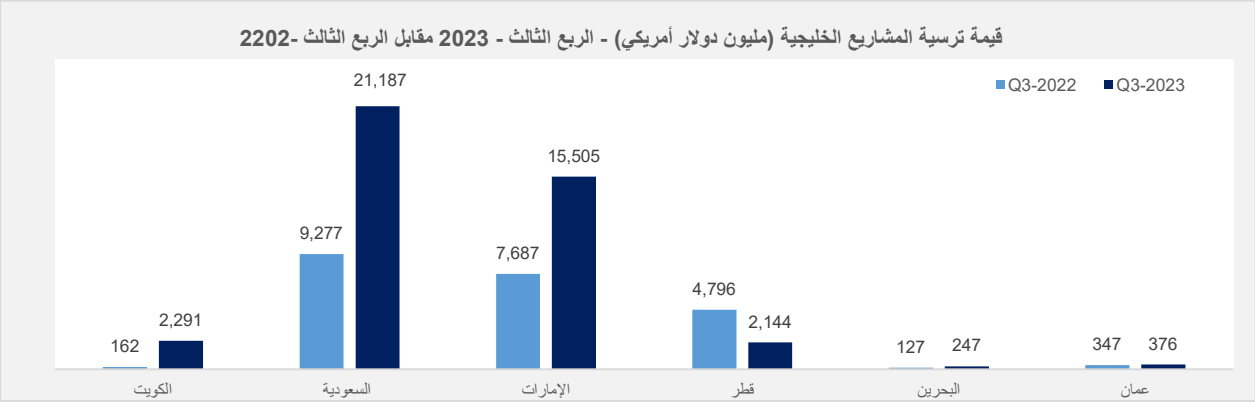


المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

**السعودية**

استحوذت السعودية على أكثر من نسبة 50 في المائة من قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من العام 2023. ووصل إجمالي العقود التي تمت ترسيتها في المملكة خلال الربع الثالث من العام 2023 إلى 21.2 مليار دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 127.3 على أساس سنوي على الرغم من انخفاضه بنسبة 11.7 في المائة على أساس ربع سنوي. وكثفت السعودية تنفيذ مبادراتها ضمن رؤية 2030 وأقرت عدد كبير من مشاريع البنية التحتية بما في ذلك ترسية عدد كبير من العقود من الباطن للعديد من المشاريع العملاقة مثل مشروعي نيوم والدرعية. ووفقاً للبيانات التي جمعتها ميد، قامت المملكة بترسية عقود بقيمة تخطت أكثر من 13 مليار دولار أمريكي على مشاريع مرتبطة بمشروع نيوم خلال العشرين شهراً الماضية. وساهم النمو الاقتصادي القوي الذي حققته السعودية في العام 2022 في تيسير مسار المملكة للمضي قدماً في العديد من مشاريعها الطموحة ضمن رؤية 2030. وتتميز المملكة بالاقتصاد الأسرع نمواً على مستوى دول مجموعة العشرين في العام 2022 بنمو بلغت نسبته 8.7 في المائة.

أما على صعيد القطاعات المختلفة، تفوق قطاع الغاز على قطاع الكيماويات كأكبر القطاعات من حيث قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في المملكة خلال الربع الثالث من العام 2023، مسجلاً قفزة تقارب نحو 55 ضعف على أساس سنوي في قيمة العقود التي تمت ترسيتها لتصل إلى 9.5 مليار دولار أمريكي مقابل 174 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022. اذ استحوذ قطاع الغاز في المملكة على ما نسبته 44.8 في المائة من قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في السعودية خلال الربع الثالث من العام 2023. وجاء قطاع المياه في المرتبة الثانية من حيث قيمة العقود التي تمت ترسيتها بقيمة 4.4 مليار دولار أمريكي، بينما وصلت

قيمة العقود التي تمت ترسيتها في قطاع البناء والتشييد في المملكة إلى 3.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. وتواصل قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في المملكة اتجاهها الصعودي بعد رفع الإجراءات المتعلقة باحتواء جائحة كوفيد-19 وانتعاش أسعار النفط من أدنى مستوياتها المسجلة في العام 2020 عندما انخفض إجمالي قيمة عقود دول مجلس التعاون الخليجي إلى 70.1 مليار دولار أمريكي مقابل 107.5 مليار دولار أمريكي في العام 2019. ووفقاً لميد التي تتبع المشاريع العملاقة، بلغت قيمة المشاريع التي قامت السعودية بترسيتها ضمن أكبر خمسة مشاريع في المملكة (نيوم، والدرعية، والقدية، والبحر الأحمر، وروشن) نحو 45 مليار دولار أمريكي منذ إطلاقها، بما يمثل نحو 16 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها منذ العام 2017 البالغ قيمتها 290 مليار دولار أمريكي.

وضمن المشاريع الكبرى البارزة التي تمت ترسيتها في السعودية خلال الربع الثالث من العام 2023، مشروع بقيمة 2 مليار دولار أمريكي لتشغيل أول خط أنابيب مياه مستقل في المملكة (مشروع خط أنابيب المياه بين الرايس ورابغ) الذي تمت ترسيته على مجموعة من الشركات بقيادة شركة الخريف لتقنية المياه والطاقة. ويبلغ طول خط الأنابيب 150 كيلومترا بطاقة انتاجية قادرة على نقل 500 ألف متر مكعب من المياه بين مدينتي الرايس ورابغ. وضمن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيتها في المملكة خلال هذا الربع حزمة محطات تروجينا الفرعية بقيمة 213 مليون دولار أمريكي التي قامت الشركة السعودية للكهرباء بترسيتها على شركة نسما للبنية التحتية والتقنية. ويهدف العقد إلى تصميم وبناء محطتين فرعيتين لنقل الطاقة في جبل تروجينا الذي يبعد 50 كيلو متر عن ساحل خليج العقبة.

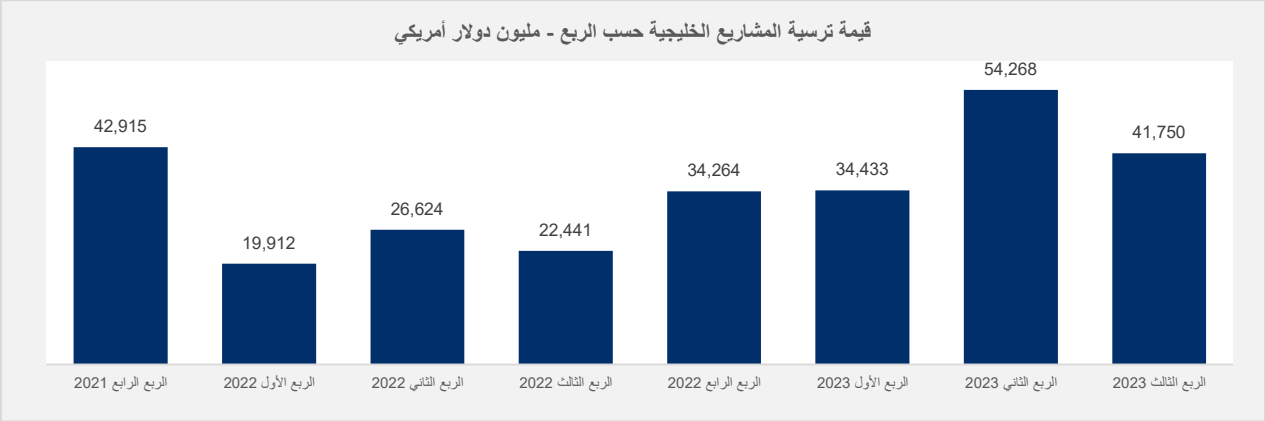


المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

**الامارات**

تضاعفت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الإمارات على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2023 لتصل إلى 15.5 مليار دولار أمريكي مقابل 7.7 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2022. ونجح سوق المشاريع في الإمارات بالاحتفاظ بمركزه كثاني أكبر أسواق المشاريع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من العام 2023. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت قيمة العقود التي تمت ترسيتها في الإمارات خلال هذا الربع هامشياً بنسبة 1.2 في المائة على أساس ربع سنوي. أما على أساس سنوي، قامت الإمارات بترسية عقوداً بقيمة 26.1 مليار دولار أمريكي في العام 2021 وبقيمة 24.6 مليار دولار أمريكي في العام 2022، فيما يعد أقل بكثير من متوسط القيمة السنوية للعقود التي تمت ترسيتها بين عامي 2013 و2020 بقيمة 40.4 مليار دولار أمريكي على خلفية تداعيات جائحة كوفيد-19. إلا أن القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها حتى الآن على مدار التسعة أشهر الأولى من العام 2023 قد تجاوزت بالفعل 40 مليار دولار أمريكي، مما يؤكد استمرار تعافي سوق المشاريع في الإمارات.

وزادت العقود التي تمت ترسيتها في الامارات كنسبة من إجمالي العقود التي تمت ترسيتها في دول مجلس الخليجي من 34.3 في المائة في الربع الثاني من العام 2022 إلى 37.1 في المائة في الربع الثالث من العام 2023. وساهم في تعزيز سوق المشاريع في الإمارات بصورة رئيسية مجموعة من العوامل التي شملت تحسن الظروف الاقتصادية بوتيرة أفضل من المتوقع والتي سمحت للإمارات بالبقاء على المسار الصحيح والاستمرار في ترسية العقود المخطط لها مسبقاً، هذا إلى جانب القفزة التي شهدتها العقود التي تمت ترسيتها في قطاع الكيماويات الاماراتي. وفيما يتعلق بالحجم الإجمالي لسوق المشاريع وفقا لميد، فإنه بنهاية الربع الثاني من العام 2023، بلغ إجمالي قيمة العقود في الإمارات 592.6 مليار دولار أمريكي، من ضمنها مشاريع قيد التنفيذ بنحو 98.4 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 16.4 في المائة فقط من القيمة الاجمالية مقابل 344.4 مليار دولار أمريكي (57.5 في المائة) من المشاريع في مرحلة التصميم، بينما بلغت قيمة المشاريع في مرحلة طرح العطاءات 74.1 مليار دولار أمريكي (12.3 في المائة).

أما على الصعيد القطاعي، استحوذ قطاع البناء والتشييد مرة أخرى على النصيب الأكبر من قيمة المشاريع الجديدة في الإمارات، باستحواذه على نسبة 32.3 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال الربع الثالث من العام 2023 والتي وصلت إلى 4.6 مليار دولار أمريكي مقابل 4.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022. ويعتبر مشروع بلغليم من أبرز مشاريع قطاع البناء والتشييد التي تم إطلاقها في الإمارات خلال هذا الربع. وتبلغ قيمة المشروع 2.2 مليار دولار أمريكي مخصصة لبناء 1743 وحدة سكنية بما في ذلك المدارس والمساجد والمراكز الرياضية ضمن عناصر أخرى للمشروع الذي يقع في شمال شرق جزيرة ياس. وأحتل قطاع الكيماويات المركز الثاني كأكبر القطاعات من حيث إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع بعد أن بلغت قيمة عقود القطاع 3.6 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، بينما جاء قطاع المياه في المركز الثالث بفارق كبير حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها ضمن القطاع 3 مليار دولار أمريكي.

**قطر**

انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في قطر بنسبة 55.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 2.1 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2023 مقابل 4.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022 وفقاً للبيانات التي قامت ميد بتجميعها. ويعزى النمو الذي شهدته قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في المقام الأول إلى قطاع الغاز خلال الربع الثالث من العام 2023، إذ مثلت عقود القطاع نحو 72.8 في المائة من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها في الدولة خلال هذا الربع. وقفز إجمالي قيمة مشاريع قطاع الغاز التي تمت ترسيتها من 15 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. كما يعزى تسارع وتيرة النمو للقيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في قطر بصفة رئيسية إلى مجموعة من المشاريع عالية القيمة بما في ذلك إبرام اتفاقية بقيمة 3.9 مليار دولار أمريكي بين شركة قطر للطاقة وشركة هيونداي للصناعات الثقيلة الكورية المتخصصة في بناء السفن لبناء 17 ناقلة للغاز الطبيعي المسال. وتعتبر هذه الصفقة هي المرحلة الثانية من خطة شراء سفن الغاز الطبيعي المسال لشركة قطر للطاقة، حيث طلبت قطر في المرحلة الأولى 60 سفينة من شركات في الصين وكوريا الجنوبية. أما من حيث الحجم الإجمالي لسوق المشاريع، فأنه وفقاً لمؤشر المشاريع الخليجية الصادر عن ميد، بلغت القيمة الإجمالية للعقود في قطر 187.5 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2023، من ضمنها 71.2 مليار دولار أمريكي من العقود قيد التنفيذ مقابل 70.3 مليار دولار أمريكي من المشاريع في مرحلة التصميم.

شهدت القيمة الإجمالية للعقود الممنوحة في قطاع البناء في قطر انخفاضًا بنسبة 45.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 264 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023 مقارنة بـ 483 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022. في حين، شهدت القيمة الاجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها ضمن قطاع النفط في قطر نمواً بنسبة 595.7 في المائة خلال هذا الربع، بقيمة بلغت 320 مليون دولار أمريكي مقابل 46 مليون دولار أمريكي في الربع المماثل من العام السابق. وفيما يتعلق بالمشاريع

الرئيسية عالية القيمة قيد التنفيذ في قطر، تتصدر القائمة خطوط معالجة الغاز الطبيعي المسال الخاص بتوسعة حقول الشمال بقيمة تبلغ 13 مليار دولار أمريكي، يليها عقد بقيمة 10 مليار دولار أمريكي لخطي الغاز الطبيعي المسال العملاقين في تطوير حقل الشمال الجنوبي. من جهة أخرى، يتصدر مشروع توسعة مطار حمد الدولي بتكلفة 11.1 مليار دولار قائمة المشاريع المستقبلية المخطط لها في البلاد.

**الكويت**

وصل إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الكويت في الربع الثالث من العام 2023 إلى 2.3 مليار دولار أمريكي مقابل 162 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022، مسجلاً أعلى معدل نمو على أساس سنوي لإجمالي العقود التي تمت ترسيتها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذا الربع. ووصلت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها إلى أعلى المستويات على أساس ربع سنوي منذ أكثر من أربعة أعوام خلال الربع الثالث من العام 2023، بدعم قوي من الاستثمار في البنية التحتية التي تعد أحد الركائز الأساسية في خطة رؤية الكويت 2035 بقيادة قطاعي النقل والبناء والتشييد.

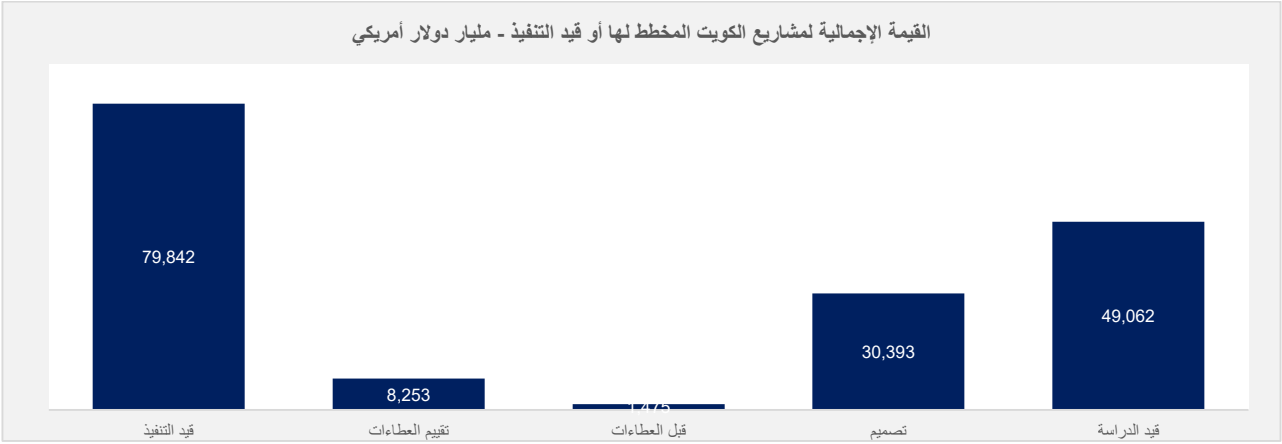


المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وتستعد الكويت لعام جيد من ترسية المشاريع، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي قيمة المشاريع السنوية التي سيتم ترسيتها في البلاد إلى أعلى المستويات المسجلة منذ العام 2018. وفي هذا السياق، تجاوزت القيمة الإجمالية للصفقات التي تمت ترسيتها خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 (5.8 مليار دولار أمريكي) بالفعل إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها بين عامي 2019 و2022: 2019 (3.3 مليار دولار أمريكي)، و2020 (4.3 مليار دولار أمريكي)، و2021 (5.1 مليار دولار أمريكي)، و2022 والتي وصلت بها قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها 2.4 مليار دولار أمريكي. وفي السياق العام، من حيث حجم سوق المشاريع، تقدر القيمة الإجمالية للمشاريع في الكويت بنحو 169 مليار دولار أمريكي حتى منتصف أكتوبر من العام 2023 وفقًا لمؤشر المشاريع الخليجية الصادر عن ميد. وبالمقارنة، من حيث وضع سوق المشاريع، بلغت قيمة العقود قيد التنفيذ 79.8 مليار دولار أمريكي، والعقود قيد الدراسة 54.4 مليار دولار أمريكي، والعقود قيد التصميم 54.2 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2023.

أما على الصعيد القطاعي، بلغت قيمة مشاريع قطاع النقل في الكويت 1.9 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2023 مقابل 50 مليون دولار أمريكي في الربع المماثل من العام السابق. ويمثل قطاع النقل نحو 83.6 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الدولة خلال هذا الربع. وجاء قطاع البناء والتشييد في الكويت في المرتبة الثانية من حيث العقود التي تمت ترسيتها خلال الربع بقيمة 134 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت الحالي، يعد مشروع توسعة مطار الكويت بقيمة 4.3 مليار دولار أمريكي: مشروع مبنى الركاب الجديد 2 أكبر المشاريع الجاري تنفيذها في الكويت، يليه مشروع توسيع محطة معالجة مياه الصرف

الصحي في أم الهيمان بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي. وبالمقارنة، يعتبر مشروع المطار الجديد في شمال الكويت الذي تبلغ قيمته 12 مليار دولار أمريكي أكبر المشاريع المخطط تنفيذها ولم يتم ترسيته بعد، يليه مشروع مدينة جنوب المطلاع بقيمة 11.6 مليار دولار أمريكي.

**آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية**

وفقاً لميد، من المتوقع أن تتجاوز قيمة العقود التي تم طرحها أو سوف يتم ترسيتها على الأرجح هذا العام في دول مجلس التعاون الخليجي 110 مليار دولار أمريكي في العام 2023 بصدارة سوق المشاريع السعودية والقطرية والإماراتية، والتي شهدت بالفعل نمواً ملحوظاً في ترسية المشاريع خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي. كما سجلت الكويت وعمان أيضاً نمواً قوياً في قيمة العقود التي تمت ترسيتها حتى الآن خلال العام 2023. ومن المتوقع أن تأتي قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في صدارة القطاعات التي ستشهد عمليات ترسية العقود المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تستعد لنمو كبير على المديين القريب والمتوسط. ومن حيث الإنفاق المستقبلي، وفقاً للبيانات التي جمعتها ميد، تأتي الإمارات في الصدارة بأكبر قيمة للمشاريع المخطط لها على المدى القصير في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن تصل قيمة مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات المستقبلية المعروفة في الامارات خلال الأشهر الثمانية عشرة المقبلة إلى 28.5 مليار دولار أمريكي. وبالمثل، من المتوقع أن تصل قيمة عقود النفط والغاز والبتروكيماويات المعروفة في السعودية وقطر إلى 23.5 مليار دولار أمريكي و13.2 مليار دولار أمريكي، على التوالي، خلال الفترة المماثلة. وفي هذا السياق، بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في العقد الماضي لقطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات أكثر من 280 مليار دولار أمريكي.

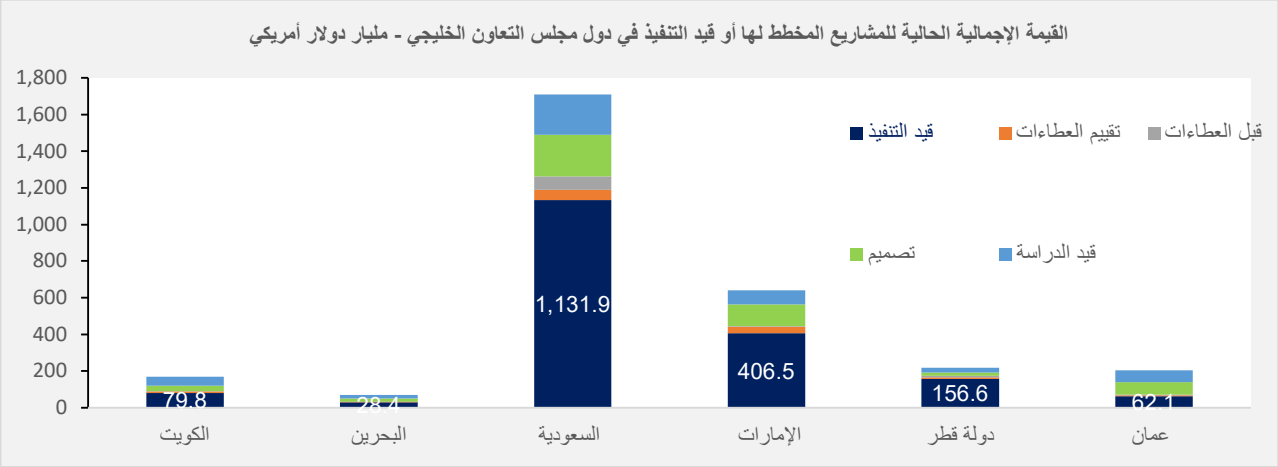


المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وهناك معنويات إيجابية على المديين القصير والطويل تجاه ترسية المشاريع المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقامت شركة جدة الاقتصادية مؤخراً بدعوة المقاولين لتقديم عطاءات لمشروع استكمال برج جدة (أطول مبنى في العالم). وسيكون الانتهاء من المشروع المتوقع إنجازه قبل العام 2030 بمثابة علامة فارقة لسوق المشاريع السعودية لأنه سيعزز من ثقة كلا من الحكومة السعودية وشركات البناء. من جهة أخرى، تستعد الإمارات لإطلاق مشاريع جديدة ومثيرة وطموحة مع استمرار التعافي من الجائحة. وضمن المشاريع الطموحة المخطط تنفيذها في الإمارات مشروع برج كريك هاربور الذي من المتوقع أن يبدأ خلال الربع الثاني من العام 2024. وقد تأخر إنشاء المشروع منذ العام 2019 عندما تم الانتهاء من وضع أساساته. كما تخطط هيئة الطرق والمواصلات في دبي لإصدار الوثائق الخاصة بمناقصة الخط الأزرق لمترو دبي الذي تأخر تنفيذه بالفعل. وسيربط الخط الأزرق شبكة مترو دبي بمشروع تطوير ميناء خور دبي.

## المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

***إنّ "كامكو إنفست"*** *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

*الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.*

*قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.*

*ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.*

*لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.*

*تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.*

***تحذيرات من المخاطر***

*تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).*

*لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.*

***تضارب المصالح***

*تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.*

***اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة***

*لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.*

**شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)**
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com